تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرّة العربية

توات عثمان

أستاذ مساعد وباحث، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة دالي إبراهيم ــ الجزائر.
touatabdou@yahoo.fr.

عيه عبد الرحمن

أستاذ مساعد وباحث، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة ابن خلدون ــ الجزائر.
ayaabdou76@yahoo.fr.

مقدمة

أبرمت البلدان العربية عدداً من الاتفاقيات، مستهدفة تحرير التجارة البينية على الصعيد الجماعي أو دون الإقليمي أو الثنائي. وجاءت منطقة التجارة الحرة العربية («بافتا» PAFTA) كمبادرة جديدة تسعى إلى إحياء جهود التكامل الإقليمي المتعثرة بين هذه البلدان. وقد تجسدت من خلال البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية خلال مرحلة انتقالية مدتها سبع سنوات، بدأت من مطلع سنة ١٩٩٨ وانتهت مع مطلع سنة ٢٠٠٥. وعند انتهاء هذه الفترة الانتقالية، كان من المقرر أن تصبح السلع ذات المنشأ العربي معفاة من جميع الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية.

يتناول هذا البحث انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية على تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية، بعد مرور أكثر من خمس سنوات على التحرير الكامل للتجارة بين البلدان العربية ومرور سنة واحدة على انضمام الجزائر، ويحاول تشخيص وتحليل أهم النتائج التي رافقت انضمام الجزائر إلى مبادرة كهذه.

لكن نشير قبل ذلك إلى أن على الرغم من انضمام الجزائر إلى جهود تحرير التجارة بين البلدان العربية، فثمة شكوك ما تزال تحوم حول جدوى هذه الخطوة، يعززها تدني مستويات تجارة الجزائر مع البلدان العربية بحيث إنها لا تتجاوز نسبة ٣ بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية. وهو ما يدل على أن المشكلة أبعد من مسألة رسوم وضرائب جمركية، وأنها تحتاج إلى تشخيص ومتابعة جدية، خاصة بالنسبة إلى الجزائر، حيث تنمو وارداتها من البلدان العربية، مع تسجيل تراجع في صادراتها إلى هذه البلدان. لذا يحاول هذا البحث تسليط الضوء على هذه المسألة من خلال تحليل آثار دخول الجزائر في منطقة تجارة حرة في تكوين فرص تجارية مع البلدان العربية، وكيفية تعظيم الاستفادة من هذه المبادرة.

أولاً: الإطار العام والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية

تعقد الجزائر الآن، مثلها مثل العديد من البلدان العربية، جيلاً جديداً من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية، بالإضافة إلى سعيها إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي؛ فهي عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكانت قد أبرمت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي قصد إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما. وتتجمع مع بعض البلدان العربية في ترتيبات جزء إقليمية بينية، كاتحاد دول المغرب العربي. هذا بالإضافة إلى العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية التي تجمع الجزائر مع عدة بلدان عربية بصورة ثنائية.

لكن يظل تقدير آثار مختلف هذه الترتيبات المتشابكة العضوية من الصعوبة بمكان، خاصة أن معظمها حديث نسبياً، وهو ما يبقي نتائجها على أرض الواقع عسيرة التقدير. وسنقوم

خلال هذه الجزء بالتركيز على الترتيب التجاري الأشمل الذي تعقده الجزائر مع البلدان العربية، وهو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية («بافتا»).

وقد جاء إعلان منطقة التجارة تنفيذاً للقرار الذي أصدره مؤتمر القمة العربية في القاهرة، خلال حزيران/ يونيو ١٩٩٦، بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية. وبناء عليه، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار الرقم (١٣١٧) بتاريخ ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٧ بإقامة منطقة تجارة حرة بين البلدان العربية، على أن يتم تحقيقها بشكل متدرج وفقاً لبرنامج تنفيذي وزمني اعتباراً من بداية سنة ١٩٩٨، وعلى مدى عشر سنوات، قُلصت لاحقاً إلى سبع سنوات. وتم وضع البرنامج التنفيذي وفقاً لأحكام «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» المبرمة بين البلدان العربية سنة ١٩٨١، وبما ينسجم مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية التي أقيمت سنة ١٩٩٤. وتضمن «البرنامج التنفيذي» لإقامة منطقة التجارة الحرة الأسس والقواعد والآليات التنفيذية، والبرنامج الزمني للتخفيض في الرسوم الجمركية، والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على جميع السلع العربية ذات المنشأ الوطني والمتبادلة بين البلدان العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة[١].

١ ـ العضوية

إن البلدان العربية الأعضاء في «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية» مؤهلة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما البلدان العربية غير الأعضاء، فيترتب عليها أولاً الانضمام إلى هذه الاتفاقية لكي تصبح طرفاً فيها، ومن ثم الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة.

بلغ عدد البلدان العربية المستكملة عضويتها[*] في منطقة التجارة الحرة حتى الآن ١٥ بلداً هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. وبلغ عدد البلدان العربية التي لم تستكمل عضويتها[**]، أو تعامل معاملة خاصة، ثلاثة هي السودان وفلسطين

(١) «إعلان منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرقم ١٣١٧ د.ع ٥٩،» جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩/ ٢/ ١٩٩٧.
جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورات النصف سنوية المختلفة، في: <http:// www.arablea gueonline.org>.

(*) تطبّق إعفاء كامل على السلع العربية بنسبة ١٠٠ بالمئة بدءاً من سنة ٢٠٠٥، باستثناء الجزائر التي انضمّت سنة ٢٠٠٩.

(**) تطبّق كل من السودان واليمن الإعفاء الكامل على السلع العربية بنسبة ١٠٠ بالمئة بدءاً من سنة ٢٠١٢، حسب آخر قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق ١٧٣٦/ ٥ د ـ ع ٨٢ ـ ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٨)، بعد أن كان مقرراً سنة ٢٠١٠. في حين تستفيد فلسطين من معاملة خاصة؛ إذ إنها لا تطبّق الإعفاء على استيراد السلع العربية، وتتمتّع سلعها المصدرة بالإعفاء الكامل.

واليمن. وعليه، تضم عضوية المنطقة حاليا ١٨ بلداً، في حين يظل ٤ بلدان خارج المنطقة وهي: جيبوتي والصومال وجزر القمر وموريتانيا.

٢ ـ الامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة

يمكن تقسيم الامتيازات الممنوحة للبلدان العربية في إطار منطقة التجارة الحرة إلى ما يلي[٢]:

أ ـ الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠ بالمئة: تتمتع السلع الصناعية والزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية المتبادلة في إطار المنطقة، بالإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية سنة ٢٠٠٥. ولا تسري أحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من البلدان لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية، أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري. وتتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.

ب ـ إثبات المنشأ: يُشترط لاعتبار السلعة عربية ملائمة لأغراض المنطقة أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة من إنتاجها في البلد الطرف عن ٤٠ بالمئة من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.

ج ـ معاملة البلدان الأقل نمواً، والمعاملة الخاصة التي تستفيد منها البلدان المشار إليها أعلاه.

د ـ إلغاء الضرائب ذات الأثر المماثل: لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية بدون خدمة محددة ومباشرة.

هـ ـ إلغاء القيود غير الجمركية: تقرر إزالة هذه القيود فوراً اعتبارا من بداية سنة ١٩٩٨. وتشمل الحواجز والعراقيل والمعوقات التالية:

(١) القيود الفنية: مثل المبالغة في القيود على المواصفات والوزن وشهادات المطابقة، والتعقيدات الفنية للكشف والمعاينة.

(٢) القيود الإدارية: مثل منع دخول السلع العربية، والتعقيدات المرتبطة بشهادات المنشأ، والمبالغة بإعادة التقييم الجمركي (التثمين)، وطول مدة العبور، وطول إجراءات فحص العينات والتفتيش.

(٣) القيود المالية: مثل تجاوز رسوم الترانزيت لنسبة ٤ بالألف المتفق عليها في «اتفاقية

(٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: «إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الرقم ١٣١٧ د.ع ٥٩ بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٩٧،» جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و«منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى: دليل تعرفي،» الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية (آب/ أغسطس ٢٠٠٧)، ص ٣ ـ ٤.

النقل بالعبور بين الدول العربية»، والتعقيدات المصاحبة لفتح الاعتمادات المصرفية.

و ـ المعاملة الوطنية: تعامل السلع العربية للبلدان الأعضاء معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس، واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

ز ـ مراعاة الأحكام الدولية: تراعى الأحكام والقواعد الدولية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية، ومواجهة حالات الدعم والإغراق، وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

ح ـ اعتماد الشفافية: تتعهد البلدان الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية، وإخطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري.

٣ ـ آليات التنفيذ والمتابعة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو جهة الإشراف على تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة، وللمجلس صلاحيات إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي، واتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة أية عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.

ويساعد المجلسَ في تنفيذ المنطقة «لجنة التنفيذ والمتابعة»، التي تتكون من ممثلي البلدان العربية. وتقوم اللجنة بتقديم تقارير دورية حول مدى التقدم المحرز في تطبيق البرنامج إلى كل دورة من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (يعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً في شباط/ فبراير وأيلول/ سبتمبر من كل سنة).

من جهة أخرى تم تعيين نقاط اتصال تقوم بمهام التنسيق بين الجهات الرسمية داخل كل بلد والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بخصوص كل ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة، حيث توفر المعلومات عن المنطقة، وتتلقى الشكاوى في ما يتعلق بقضايا التطبيق. وهي التي تنسق مع مؤسسات القطاع الخاص في بلدانها لمعالجة جميع المشاكل والمعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية في إطار المنطقة، وكذلك بالنسبة إلى الاهتمام بالجانب الإعلامي للتعريف بالمنطقة. كما تم إقرار اللائحة الخاصة بآلية فض المنازعات التي تنشأ في إطار المنطقة[٣].

ثانياً: التجارة الخارجية الجزائرية مع البلدان العربية قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)

سجل الميزان التجاري الجزائري مع البلدان العربية فائضاً لصالح الجزائر قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية على مدى خمس سنوات (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)، وانتقل من ٠,١٤

(٣) **منطقة التجارة الحرة العربية: التحديات وضرورات التحقيق**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٢٦١.

مليار دولار أمريكي إلى ١,٠٥ مليار دولار بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨. وقد عززه الارتفاع المستمر للصادرات الجزائرية المتبوعة بطفرة أسعار النفط.

الشكل الرقم (١)
تطور المبادلات التجارية الجزائرية ـ العربية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)

(مليار دولار)

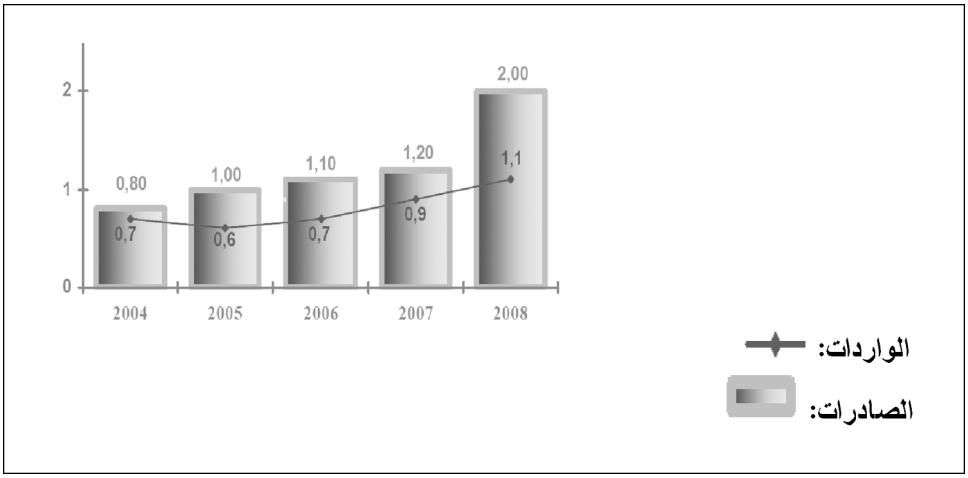

الشكل الرقم (٢)
تطور الميزان التجارية الجزائري مع الدول العربية (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨)

(مليار دولار)

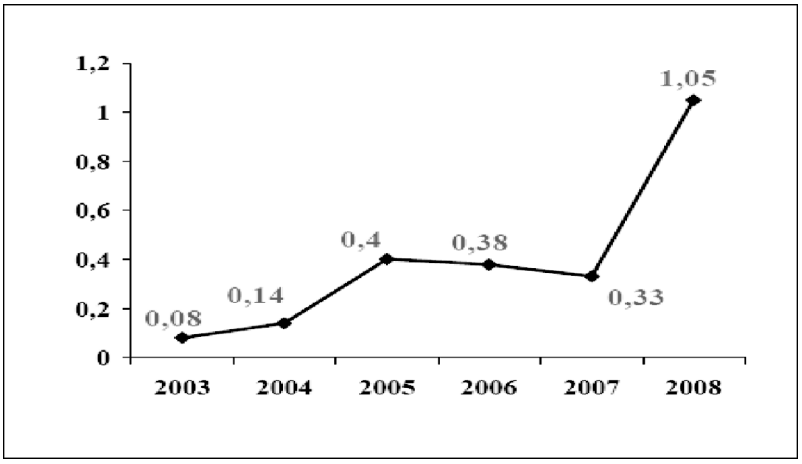

المصدر: «دليل التبادل التجاري بين الجزائر والدول العربية ٢٠٠٨،» المديرية العامة للجمارك (الجزائر) (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، <http://www.douane.gov.dz>.

وعلى صعيد مساهمة التجارة البينية الجزائرية ـ العربية في إجمالي التجارة الخارجية للجزائر، فهي تسجل مستويات ضعيفة جداً؛ إذ لا تتعدى كلٌّ من الصادرات والواردات الجزائرية تجاه المنطقة العربية ٣ بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية. إلا أن الصورة تبدو مغايرة نوعاً ما لو تم احتساب النسبة خارج قطاع المحروقات، حيث شكلت الصادرات الجزائرية خارج صادرات المحروقات تجاه المنطقة العربية ١٣,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٨، وهي نسبة أكبر كثيراً من إجمالي الصادرات الإجمالية خارج المحروقات التي لا تتعدى نسبة ٢ بالمئة، مما يعني أن هناك إمكانية واسعة لزيادة الصادرات الجزائرية خارج صادرات المحروقات باتجاه الأسواق العربية مما يساهم في تنويع هيكل الصادرات الإجمالية (الشكل الرقم (٣)).

الشكل الرقم (٣)
الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول العربية (٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨)

(مليون دولار)

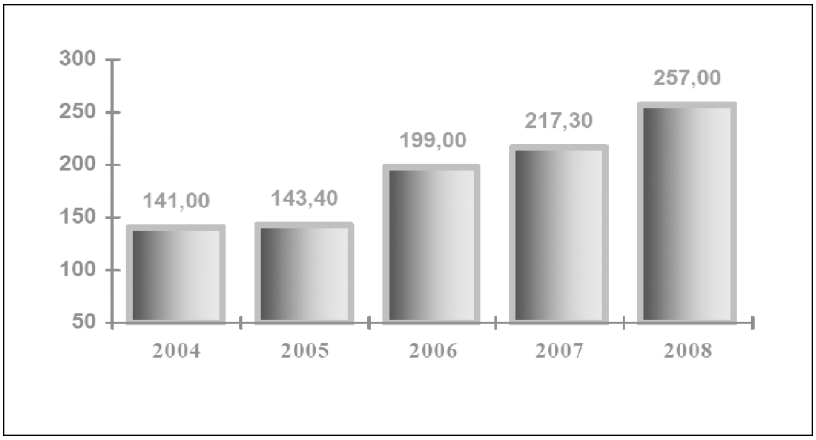

المصدر: المصدر نفسه.

نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية غير النفطية عرف تضاعفاً خلال فترة الخمس سنوات من حوالى ١٤١ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ٢٥٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٦ بالمئة. من حيث وجهة الصادرات الجزائرية، نلاحظ أن النمط الذي كان سائداً خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ كان لصالح التركز في عدد محدود من الشركاء، حيث استحوذت ثلاثة بلدان هي تونس والمغرب ومصر على ٨٥,٤ بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية، علماً بأن مصر تشكل أول زبون عربي للجزائر بنسبة ٤٠,٨ بالمئة، يليها المغرب بنسبة ٣٥ بالمئة، ثم تونس بنسبة ٩,٦ بالمئة. وتشكل هذه البلدان أهم زبائن الجزائر باعتبارها مستوردة لصادرات المحروقات (نفط وغاز)، حيث تمثّل هذه الأخيرة ٩٩ بالمئة من صادرات الجزائر إلى مصر، و٨٣ بالمئة نحو المغرب، و٣٠,٥ بالمئة نحو تونس. لذا، باستبعاد هذه

الصادرات، يصبح شركاء الجزائر من البلدان العربية أقل تركزاً، وإن يكن العامل الجغرافي ذا الدور الأكبر في هذه المبادلات، حيث تمثّل البلدان المغاربية الثلاثة (تونس والمغرب وليبيا) ٧٠,٣ بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية، خارج النفط والغاز، إلى البلدان العربية.

الشكل الرقم (٤)
اتجاهات الصادرات الإجمالية الجزائرية إلى الدول العربية (٢٠٠٨)

(بالنسبة المئوية)

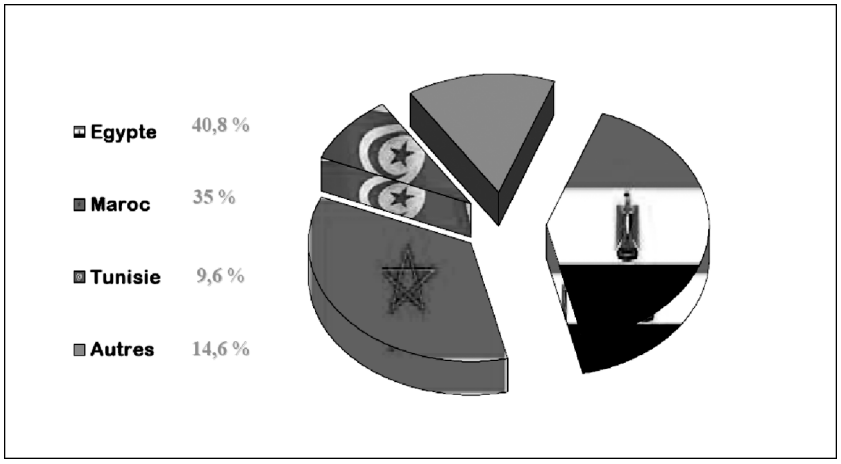

الشكل الرقم (٥)
اتجاهات الصادرات الجزائرية خارج المحروقات إلى الدول العربية (٢٠٠٨)

(بالنسبة المئوية)

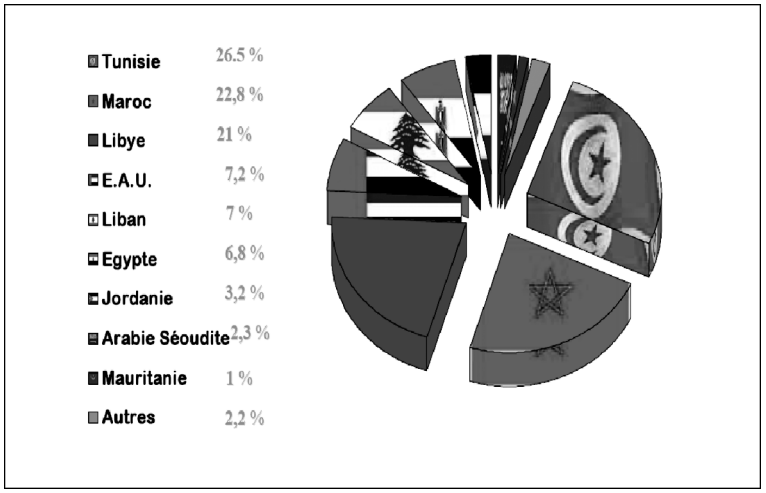

المصدر: المصدر نفسه.

من جانب الواردات، عرفت هذه الأخيرة أيضاً زيادة مطردة خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨، إلا أنها لم تشكل سوى ٢,٥ بالمئة من إجمالي الواردات الجزائرية سنة ٢٠٠٨، وهي تتميز بالتنوع، سواء من حيث هيكل المنتجات أو من حيث شركاء الجزائر العرب، مقارنة بالصادرات البينية الجزائرية ـ العربية؛ حيث تستورد الجزائر من البلدان العربية بصفة أساسية المنتجات نصف المصنعة بنسبة ٣٦,٨ بالمئة وهي تشمل بصفة أساسية أجزاء المنشآت المعدنية المستعملة في البناء ولهياكل المعدنية، في حين تمثّل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية ما نسبته ٣٠,١ بالمئة، وتتمثّل في الأدوية بصفة أساسية (أكثر من ٥٠ بالمئة من المنتجات التي تشملها هذه المجموعة)، في حين تتوزع بقية المنتجات المستوردة على التجهيزات الصناعية بنسبة ٢٣,٤ بالمئة، والسلع الغذائية بنسبة ٦ بالمئة (الشكل الرقم (٦)).

ومن حيث الشركاء، عرفت حصة البلدان العربية في ما يخص صادراتها نحو الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨ زيادة مستمرة لمعظم الشركاء، خاصة لكل من تونس والعربية السعودية والأردن، وتمثّل ٥١ بالمئة من إجمالي الواردات الجزائرية من البلدان العربية. ومع أن مصر كانت تُعتبر ثاني مورد للجزائر (بنسبة بلغت ١٨,٦ بالمئة سنة ٢٠٠٨)، فإن وارداتها أكثر تقلباً، وتميل إلى التراجع تارة والازدياد تارة أخرى؛ فهي انخفضت مثلاً في سنة ٢٠٠٨ إلى ١٩٨ مليون دولار مقارنة بـ ٢٥٤ مليون دولار لسنة ٢٠٠٧ (الشكل الرقم (٧)).

ثالثاً: تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع البلدان العربية بعد الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية في مطلع سنة ٢٠٠٩، بعد أن أودعت لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مذكرة تفيد بذلك، واتخذت الخطوات التنفيذية المصاحبة لذلك من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية تطبيق الإعفاء الكلي على السلع العربية المنشأ والمستوردة إلى الجزائر. وكانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية بتاريخ ٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٤، وأعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات التحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة ٢٠٠٥، بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر، إلا أن الأمر قد تأخر إلى مطلع سنة ٢٠٠٩ بحجة أن الموضوع كان ما يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا في البلاد. بالمقابل، شرعت البلدان العربية الأخرى الأعضاء في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفاتح من آذار/ مارس ٢٠٠٩، حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية ٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة خلال شباط/ فبراير ٢٠٠٩[٤].

وإذا كان يبدو مبكراً أن يُطلَق حكم على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية،

(٤) «انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية للتبادل الحرّ،» وزارة التجارة الجزائرية، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>.

وهو لم يمض عليه أكثر من سنة واحدة فقط، فإن في الإمكان القول إنه ذو مغزى لمعرفة ما قد تسفر عنه الاتجاهات المستقبلية، كما إنه يفيد في تبرير الإجراءات التي اتخذتها الجزائر مطلع سنة ٢٠١٠ من خلال استثناء مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من البلدان العربية.

وتشير البيانات الأولية للتبادل التجاري الجزائري ـ العربي لسنة ٢٠٠٩ إلى مشهد مغاير للتطورات التي حدثت قبيل الانضمام إلى المنطقة؛ حيث شهدت الواردات الجزائرية من بلدان المنطقة زيادة كبيرة من حيث القيمة والحجم؛ إذ بلغت نسبتها ٤٦,٦ بالمئة، مرتفعة من ١,٠٩٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ١,٦٠٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، لتشكل ما نسبته ٤ بالمئة من الواردات الإجمالية الجزائرية سنة ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٢,٥ بالمئة سنة ٢٠٠٨. وقد استفاد من الإعفاء حوالى ٩٨,٦ بالمئة من الواردات الجزائرية من المنطقة، حيث بلغت قيمتها ١,٥٨٢ مليار دولار، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٤٩,٩٥ بالمئة، بينما تراجعت في المقابل الواردات التي لا تتمتع بالمزايا الجمركية ذاتها فانخفضت بنسبة ٤١,٧ بالمئة، أي من ٣٩,٣ مليون دولار سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٢,٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٩.

وترجع هذه الزيادة إلى النمو الكبير الذي شهدته واردات الجزائر من البلدان العربية غير المغاربية، حيث بلغت ٦٣,٨٣ بالمئة. وقد احتلت مصر المركز الأول كأول مورد إلى الجزائر من البلدان العربية، بحصة ٣٥,٥ بالمئة، ومعدل نمو بلغ ١٩٠,٨ بالمئة، مقارنة بسنة ٢٠٠٨، والمورد ١٥ في ترتيب الموردين العالميين إلى الجزائر بحصة ١,٤٦ بالمئة من إجمالي واردات الجزائر، علماً بأنها لم تكن تظهر في قائمة أكبر ٢٠ مورداً إلى الجزائر سنة ٢٠٠٨، في حين نمت واردات الجزائر من بلدان المغرب العربي بنسبة ١٨,٦ بالمئة (الجدول الرقم (١)).

الجدول الرقم (١)
الواردات الجزائرية من الدول العربية سنة ٢٠٠٩ (مليون دولار/ طن)

(بالنسبة المئوية)

	٢٠٠٨		٢٠٠٩		معدل التغير ٢٠٠٩/٢٠٠٨
	القيمة	الحجم (طن)	القيمة	الحجم (طن)	
الواردات الجزائرية من المنطقة	١٠٩٤	٩١٠٥٥٦	١٦٠٤	١٠٧٥٠٧٨	٤٦,٦٦
الواردات المستفيدة من الإعفاء	١٠٥٥	٧٣٨٣٣٥	١٥٧٢	٩٦٣٧٣١	٤٩,٩٥
الواردات غير المستفيدة من الإعفاء	٣٩,٣	١٧٢٢٢١	٢٢,٩	١١١٣٧٤	ـ ٤١,٦٩
الواردات الجزائرية الإجمالية	٣٩٤٧٩	٢٩٦٦٨٦٠٥	٣٩٢٩٣	٢٧١٢٩٣٠٨	ـ ٠,٤٧
حصة الواردات من الدول العربية	٢,٥		٤,٠		ـ
الواردات من دول العربية المغاربية	٣٩٤ ٠٠٠		٤٦٨ ٠٠٠		٧٨,١٨
الواردات من الدول العربية الأخرى	٦٩٩ ٣٨٢		١١٣٦ ٠٠٠		٨٣,٦٣

المصدر: «بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة ٢٠٠٩،» المديرية العامة للجمارك (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://www.douane.gov.dz>.

في سنة ٢٠٠٩، سيطر على سوق الموردين الجزائري من المنطقة كلٌّ من مصر وتونس والعربية السعودية والأردن والمغرب، وذلك بما يقارب نسبة ٩٠ بالمئة؛ فقد احتلت تونس خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٨ الصدارة كأول مورد، بـ ١٤٥ مليون دولار أمريكي، أي ما يمثّل نسبة ٥,٢٨ بالمئة، غير أن هذه النسبة تراجعت في سنة ٢٠٠٩ إلى ٦,١٧ بالمئة، لتحل مصر محلها وتصبح أول مورد للجزائر بنسبة ٣٤,٥ بالمئة.

خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩، سجلت المنتجات الصناعية ارتفاعاً محسوساً، ومثّلت المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة ما قيمته ٦٠٦ ملايين دولار أمريكي، أي ما يقارب ٩٠ بالمئة من واردات المنطقة. وقد ارتفعت هذه النسبة بنسبة ٢٠,٦ بالمئة، مقارنة بالسداسي الأول من سنة ٢٠٠٨، فاحتل الفصل الذي يضم أجزاء المنشآت المعدنية، المستعملة في البناء، الصدارة بنسبة ١٧,٤٥ بالمئة من مجموع المنتجات الصناعية، أي بما يقدر بـ ١٠٥,٧ مليون دولار أمريكي، مقابل ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة ٢٠٠٨.

بخصوص هذه المجموعة من المنتجات، تجدر الإشارة إلى أن الواردات الجزائرية من المنطقة تمثّل ما يقارب ٢٥ بالمئة من مجموع الواردات الجزائرية.

وتحتل الأدوية المرتبة الثانية، بنسبة ١٢,٤٣ بالمئة من مجموع المنتجات الصناعية، التي سجلت بدورها انخفاضاً طفيفاً في القيمة وفي الحجم؛ فقد بلغت ٧٥,٤ مليون دولار أمريكي، مقابل ٨٠ و٧٨ مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٨، وسنة ٢٠٠٧، حيث تمثّل الواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ٩,٣ بالمئة من مجموع الواردات من الأدوية (مقابل ٨,٧ بالمئة و١٢,٣ بالمئة خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٨ وسنة ٢٠٠٧). وفي إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، يمثّل الأردن المورد الأساسي للجزائر.

يوضح الجدول الرقم (٢) الواردات الجزائرية من المنتجات الرئيسية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩، مقارنة بالفترة نفسها من سنة ٢٠٠٨.

نلاحظ من خلال الجدول الرقم (٢) زيادة كبيرة في حجم واردات معظم المنتجات، باستثناء الأدوية التي عرفت انخفاضاً طفيفاً، وهذا راجع إلى الانخفاض العام لمستوردات الجزائر الإجمالية من الأدوية خلال سنة ٢٠٠٩، وكذا البسكويت، في حين ظهرت منتجات جديدة في هيكل واردات الجزائر من البلدان العربية، كالسكر وبعض الحبوب الجافة وبعض الفواكه الطازجة، على الرغم من أن العوامل الطبيعية والزراعية المناسبة في الجزائر لإنتاج مثل هذه المحاصيل (كالبرتقال) تطرح أكثر من علامة استفهام حول جدوى استيرادها من مصر أو المغرب مثلاً، كون الميزات الطبيعية في الجزائر مشابهة، أو أحسن، مقارنة بهذه البلدان. ويمكن تفسير جزء من هذه التغير في هيكل الواردات الجزائر من البلدان العربية إلى سرعة

استجابة المصدرين من البلدان العربية لانضمام الجزائر إلى المنطقة، ورغبتهم في الاستفادة من حجم الطلب المزدهر في الجزائر بفضل تحسن المداخيل.

الجدول الرقم (٢)
الواردات الجزائرية من البلدان العربية سنة ٢٠٠٩
حسب المنتجات (مليون دولار/ طن)

(بالنسبة المئوية)

المنتجات	الحصة من مجموع المنتجات المستوردة من المنطقة بالمئة	القيمة (السداسي الأول) مليون دولار		الدول الموردة (بالمئة)
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	
أجزاء المنشآت	١٧,٤٥	٢٠,٦	١٠٥,٧٦	مصر ٨٨، السعودية ٥,٧
الأدوية	١٢,٤٣	٨٠	٧٥,٤	الأردن ٦٠، السعودية ١٧
أسلاك وكابلات كهربائية	٤,٧	١٠,٨	٢٨,٧	مصر ٣٨,٢، المغرب ٢٨، البحرين ١٦,٥
مقطورات لمختلف العربات	٤,٦	٢٤	٢٨	تونس ٨٨، مصر ٧، المغرب ٣
كتب	٢,٤	١١	١٤,٤	مصر ٤٩، لبنان ٢٨، الأردن ١٥
سكر	ـ	...	١١,٦	مصر ٧٩، الإمارات العربية ١٢
حبوب جافة منها:	ـ	٠,٤	٧,٥	
فول جاف		٠,٤	٦,٥	مصر ١٠٠
حمص		٠,٠٠٣	٠,٨	المغرب ٩٥، مصر ٥،
عدس		...	٠,٢	مصر ٨٨، لبنان ١٢
مركز الطماطم	ـ	٠,٤	٥,٤	مصر ٦٢، سورية ٢٠
بسكويت	ـ	٤,٣	٢,٣	تونس ٦١,٧، سورية ١٣
حليب غير مركز	ـ	٠,٢٣٠	٠,٤٠٠	السعودية ٧٨، مصر ٢٢
برتقال طازج	ـ	...	١,٤	مصر ٥٢,٣، المغرب ٤١,٣

المصدر: «الواردات الجزائرية من المنطقة العربية للتبادل الحرّ السداسي الأول ٢٠٠٩،» وزارة التجارة، الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩).

أما الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية فقط، فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بالفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٨، إذ بلغت نسبته ٢٩,٦ بالمئة، أي ١,٦٩٤ مليار دولار خلال سنة ٢٠٠٩، مقارنة بـ ٢,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٨. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته الصادرات الجزائرية الإجمالية سنة ٢٠٠٩، فبلغت نسبته ٤٤,٩١ بالمئة بسبب هبوط أسعار النفط. ونظراً إلى أن الصادرات إلى البلدان العربية عرفت تراجعاً أقل من الصادرات الإجمالية، فقد تحسنت حصة صادرات الجزائر إلى البلدان العربية في إجمالي الصادرات إلى ٣,٨٧ بالمئة في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٣,٠٤ بالمئة في سنة ٢٠٠٨.

الجدول الرقم (٣)
الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية سنة ٢٠٠٩ (مليون دولار/ طن)

(بالنسبة المئوية)

الصادرات	٢٠٠٨		٢٠٠٩		التغير ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩
	القيمة (مليون دولار)	النسبة (بالمئة)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (بالمئة)	
الصادرات الإجمالية	٧٩ ٢٩٨	١٠٠	٤٣ ٦٨٩	١٠٠	ـ ٤٤,٩١
الصادرات إلى البلدان العربية	٢ ٤٠٩	٣,٠٤	١ ٦٩٤	٣,٨٧	ـ ٢٩,٦٨
إلى بلدان المغرب العربي	١ ٦١٦	٢,٠٤	٩٣٦	٢,١٤	ـ ٤٢,٠٨
حصة البلدان المغاربية (من البلدان العربية)	٦٧,٠٨		٥٥,٢٥		
إلى بقية البلدان العربية	٧٩٣	١,٠٠	٧٥٨	١,٧٣	ـ ٤,٤١
حصة بقية البلدان العربية (من البلدان العربية)	٣٢,٩٢		٤٤,٧٥		
الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	١٩٣٧	٢,٤٤	١٠٤٧	٢,٣٩	ـ ٤٥,٩٥
الصادرات إلى البلدان العربية خارج المحروقات	٢٤٦,٧٣	١٣,٦	١٢٤,٧٤	١١,٩	ـ ٤٩,٤٤
من المنتجات الغذائية	٢٤,٥٥٨	٢٠,٦٣	٢١,٩٢٤	١٩,٢٣	ـ ١٠,٧٣
من المنتجات الصناعية	٢٢٢,١٧٢	١٢,٢٢	١٠٢٨٢١	١٣,٣٧	ـ ٥٣,٧٢

المصدر: «بيانات التجارة الخارجية للجزائر سنة ٢٠٠٩،» المديرية العامة للجمارك (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://www.douane.gov.dz>.

نلاحظ أن الانخفاض الكبير في الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية كان في الصادرات إلى بلدان المغرب العربي، حيث بلغت نسبته ـ ٤٢,٠٨ بالمئة مقارنة بـ ـ ٤,٤١ بالمئة للصادرات إلى بقية البلدان العربية. ويفسر هذا كون أهم زبونين للجزائر في المغرب العربي هما تونس والمغرب اللذين يعتمدان بصورة كبيرة على الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، وكانا قد شهدا تراجعاً كبيراً خلال سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨، وشهدت معهما الصادرات الجزائرية هذا التراجع الملحوظ. هذا أدى إلى انخفاض حصة البلدان المغاربية من الصادرات الجزائرية مقابل ارتفاع مهم لحصة البلدان العربية الأخرى إلى ٤٤,٧٥ بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية، وهو من الأمور التي قد تعطى لها أولوية خلال المراحل القادمة من أجل تنويع الأسواق الجغرافية من البلدان العربية بالنسبة إلى الصادرات الجزائرية.

ونلاحظ أيضاً انخفاضاً كبيراً للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى البلدان العربية، وهي التي كان يعول عليها كثيراً للاستفادة من المزايا التي تخلقها المنطقة، بغية زيادة

ورفع درجة تنويع الصادرات الجزائرية؛ إذ انخفضت بنسبة تقارب ـ ٥٠ بالمئة، وهي نسبة أعلى قليلاً من نسبة تراجع الصادرات الجزائرية الإجمالية خارج المحروقات، والتي تظل في حد ذاتها ضئيلة، حيث بلغت ـ ٤٥,٩٥ بالمئة، الشيء الذي أدى إلى تراجع حصة البلدان العربية من الصادرات الإجمالية خارج المحروقات بين سنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من ١٣,٦ بالمئة إلى ١١,٩ بالمئة.

وكان أكبر انخفاض للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في المنتجات الصناعية التي انخفضت بنسبة ـ ٥٣,٧٢ بالمئة سنة ٢٠٠٩، مقارنة بسنة ٢٠٠٨، في حين انخفضت الصادرات من المنتجات الغذائية بنسبة ـ ١٠,٧٣ بالمئة.

وبتحليل الصادرات الجزائرية خارج منتجات المحروقات إلى البلدان العربية خلال السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩، نلاحظ انخفاضاً يقدّر بـ ٥٧ بالمئة من قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية (بدون محروقات)، ناجمة عن انخفاض صادرات زيوت النفط بنسبة ـ ٤٩ بالمئة؛ النفايات الحديدية وغير الحديدية ـ ٧٧,٧ بالمئة؛ الأمونياك ـ ٥٤,٤ بالمئة؛ منتجات مسطحة مرققة بالأسطوانات (مدرفلة)، من حديد أو من صلب ـ ١٠٠ بالمئة؛ الفوسفات ـ ٤٢ بالمئة؛ الهليوم ـ ١٨ بالمئة؛ الزنك ـ ٥٣ بالمئة؛ العجلات المطاطية ـ ٣٥ بالمئة.

ينتج من تفحّص المعطيات بشأن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، عدم وجود منتجات ناشئة، باستثناء ظهور المواد الزجاجية التي بلغت قيمتها مليوني دولار توجهت بصورة رئيسية إلى السوق التونسي بنسبة ٩٣ بالمئة، وكذا البكرات البلاستيكية بقية ١,٢ مليون دولار تقاسمها كل من السوق التونسي والسوق الليبي بنسبة ٣٤ و٦٤ بالمئة على التوالي. وباستثناء صادرات الأسمنت، التي عرفت ارتفاعاً من ٠,٤ مليون دولار إلى ٣,٢ مليون دولار وتركزت في السوق الموريتاني بنسبة ٧٥ بالمئة، وكذا الصادرات من البطاطا التي ارتفعت من مليون دولار إلى ١٢ مليون دولار، فقد شهدت صادرات بقية المنتجات الصناعية والغذائية انخفاضاً ملحوظاً.

النتائج والتوصيات

لعل من المبكر الحكم على مدى نجاعة القرار المتخذ، خاصة من حيث التوقيت، بشأن تطور مبادلات الجزائر التجارية مع البلدان العربية، إلا أن تحليل التطورات التي حدثت بعد سنة واحدة فقط من انضمام الجزائر إلى المنطقة، مقارنة بحجم التجارة البينية الجزائرية ـ العربية قبل الانضمام إلى المنطقة، سيفيد بلا شك في معرفة الاتجاهات المستقبلية التي قد تسفر عنها التطورات اللاحقة، خاصة بعد اتخاذ الجزائر، وبإصرار، قرار مراجعة موقفها التنفيذي من خلال استثناء مجموعة واسعة من المنتجات المستوردة من البلدان العربية من الإعفاء التام مطلع سنة ٢٠١٠، شملت ١١٤١ منتجاً وإصرارها أمام الدورة العادية ٨٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (شباط/ فبراير ٢٠١٠) على حقها في اتخاذ الإجراء السابق وقانونيته. وحسب التصريح الذي أدلى به المسؤول الأول عن الشأن التجاري الجزائري (وزير التجارة)، فإن استمرار هذا الإجراء قد يطول فترة مناسبة قد تستغرق حتى

ثلاث سنوات، بما يمكّن المؤسسات الجزائرية من التكيف ومتطلبات المنطقة[٥].

وتظهر التطورات التي حدثت فعلاً مجموعة من الحقائق الجديدة في جغرافيا التبادل التجاري بين الجزائر وبقية البلدان العربية، وكذا اتجاهات سياسة الجزائر التجارية، التي يبدو أنها تخضع لقرارات فجائية يصعب التنبؤ بتغيراتها في بعض الحالات. وبناء عليه، يمكن الخروج ببعض النتائج التالية:

ـ إن تأخر الجزائر في الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية لم يكن في صالحها، حيث إنه جاء بعد استكمال المنطقة بأربع سنوات (سنة ٢٠٠٥)، وهو ما فوّت على الجزائر عملية التكيف التدريجي التي استفادت منها بقية البلدان العربية من خلال القيام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية طوال سبع سنوات.

ـ كان انضمام الجزائر إلى المنطقة بناء على قرار اتخذته السلطات الجزائرية، بعد انتظار دام قرابة خمس سنوات من تاريخ التصديق على اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية سنة ٢٠٠٤، ولم يكن ثمرة مسار تفاوضي مع الدول الأعضاء في المنطقة يتيح للجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات المصاحبة لعميلة انضمامها، كالتفاوض إلى جدول خاص للتخفيضات الجمركية بدلاً من تطبيق الإعفاء التام مباشرة.

ـ مثّلت الجزائر سوقاً تجارياً واعداً لمنتجات بقية البلدان العربية، التي عرفت كيف تستفيد من انضمام الجزائر إلى المنطقة في ظرف قياسي ومبكر، حيث استطاعت زيادة صادراتها إلى الجزائر. في المقابل، لم تستفد الصادرات الجزائرية من المعاملة نفسها إلا بعد مرور أكثر من شهرين على التحاق الجزائر بالمنطقة رسمياً، كون الموضوع لم يتم تناوله إلا خلال الدورة ٨٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية خلال شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٩. يضاف إلى ذلك عدم دراية المصدّرين الجزائريين بالأسواق العربية باعتبارها لم تكن تشكل أهمية نسبية للمنتجات الجزائرية، وعدم استجابتهم السريعة لإتاحة فرص تصديرية إلى هذه الأسواق، خاصة من حيث المنتجات خارج النفط والغاز التي تظل تتمتع ببعض المزايا في بعض الأسواق العربية.

ـ يبدو أن ثمة فجوة بين الواقع التجاري المتمثّل في التغير السريع في التدفقات التجارية بين الجزائر والبلدان العربية، وتحول السياسات التجارية للجزائر من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، نظراً إلى أن الكثير من إجراءات ممارسة النشاطات التجارية يحدث على ما يبدو خارج نطاق هذه البلدان، يعززه تراجع الأهمية النسبية للأسواق العربية بالنسبة إلى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث كان المغرب وتونس، على سبيل المثال،

(٥) «المنطقة العربية للتبادل الحرّ،» الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية، <http://www.promex.dz/doc/File/GZALE>، و«المنطقة العربية للتبادل الحرّ،» وزارة التجارة الجزائرية، <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear>.

يشكلان كلاهما ما نسبته ٦,٥ بالمئة من إجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات سنة ٢٠٠٨، ويحتلان المركزين السابع والثامن على التوالي كأهم زبائن الجزائر، في حين تراجعت هذه النسبة إلى ٣ بالمئة سنة ٢٠٠٩، وأضحت تونس فقط تحتل المركز التاسع، في حين اختفى المغرب من المراكز العشر الأوائل كأحد أهم زبائن الجزائر سنة ٢٠٠٩، ناهيك عن الحديث عن ظهور أسواق ومنتجات جديدة في هيكل الصادرات الجزائرية إلى البلدان العربية.

ـ تمتلك عدة منتجات جزائرية مزايا تنافسية في عدة أسواق عربية، كالمنتجات الزراعية والفلاحية في عدة أسواق خليجية، وبعض المنتجات الصناعية في أسواق عدة بلدان عربية، كالدول الأقل نمواً، مثل موريتانيا والسودان، إلا أن تطوير الصادرات إلى هذه الأسواق مرتبط بالتغلب على عدة عقبات، كارتفاع تكلفة النقل التجاري، وعدم وجود خطوط ملاحية وجوية مباشرة بين هذه الأسواق والجزائر.

لتأمين نجاح منطقة التجارة الحرة العربية، على الجزائر اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات التي تعزّز مصداقية سياستها التجارية، بعيداً عن الإجراءات الأحادية الجانب وغير المتوقعة، نظراً إلى أن أي إجراءات مثل هذه قد يكون لها انعكاسات سلبية أكبر من انعكاسات قرار الانضمام في حد ذاته. ومن بين الأمور التي يوصى بإعطاء أهمية لها خلال المرحلة القادمة:

ـ أصبحت الجزائر عضواً في نظام تجاري إقليمي يربطها بشركاء من البلدان العربية، وهو ما يفرض عليها مجموعة من الالتزامات المتبادلة. وأي قرار يُتخذ من جانب واحد، كاستثناء مجموعة واسعة من المنتجات من الإعفاء أو اتخاذ بعض القيود غير الجمركية في وجه تدفق التجارة، قد يؤدي إلى إجراء مماثل من بقية الشركاء، الأمر الذي يمس بمصداقية السياسة التجارية المتبعة، ويثبط أية مزايا قد تنتج من الانضمام إلى المنطقة.

ـ على الجزائر مراجعة موقفها التنفيذي من خلال طرح جميع المواضيع التي ترى أنها عالقة وأنها تفرض عليها أعباء إضافية، وهذا من خلال المشاركة الفعالة في الأجهزة التي تشرف على المنطقة، ومتابعتها، وكذا المفاوضات المرتبطة باستكمالها وتطويرها، كالمفاوضات المتعلقة باستكمال قواعد المنشأ، وكذا معاملة منتجات المناطق الحرة المتوافرة بكثرة في جميع البلدان العربية، والمفاوضات الرامية إلى إطلاق اتحاد جمركي عربي.

ـ ضرورة إشراك المتعاملين الاقتصاديين على نحو أوسع في أي قرار أو إجراءات تُقترح أو تُتخذ في هذا المجال، بما يمكّنهم من الاطلاع المستمر على التطورات المتعلقة بالمنطقة، ويتيح لهم فرصة الاستفادة من المزايا التي تمنحها لهم في إطار التصدير.

ـ تأهيل المصدّرين الجزائريين خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال الإعلام، وإشراكهم في التظاهرات التي تعرفهم بالأسواق العربية داخل الجزائر وفي البلدان العربية، وتسهيل خطوط التمويل التجاري، وتذليل العقبات الإدارية التي قد تواجههم في أثناء التصدير إلى البلدان العربية، وطرح هذه المواضيع بقوة في اللجان الخاصة بمتابعة المنطقة على مستوى جامعة الدول العربية ■